

لم توفق في حيازة شهادة حسن أداء بعد حزمة سنوات اختبار !!؟



المصارف الخاصة تحترف استسهال الفرص وتلعب حيث منع منافسيها من اللعب!!

فماذا فعلت كل هذه المصارف هنا ؟ ماذا قدمت، ومن هي الشريحة أو الشرائح التي أدخلتها في طيف خدماتها وزبائنها، وما الدور التنموي الذي لعبته في قوام الاقتصاد السوري، هي أسئلة نرى أن الموضوعية تقتضي طرحها، فالضيف في العرف العربي يسأل عن حاجته بعد ثلاثة أيام من إقامته، ونعتقد أن السؤال الآن بعد ثلاث أو أربع سنوات، لن يخدش حياء أحد، بل ثمة هواجس بدأت تطفو على السطح هي ما يبيح طرح الأسئلة.

اكتناز على اكتناز!!

لا نعتقد أن 30 مليون دولار كرأس مال تأسيسية لكل من المصارف الخاصة هو رقم يتيح لها مزيداً من مساحات التحرك تنموياً في السوق، وقد كان هذا الرقم ذريعة للقائمين على هذه المصارف، يواجهون بها كل من يسألهم عما فعلوه، وبالفعل الرقم قليل نسبياً فيما لو أرادت المصارف الجديدة، الدخول في معترك التمويل التنموي، إلا أن هكذا ذريعة سرعان ما سقطت بعد أن أقر مجلس النقد والتسليف إمكانية زيادة رأس المال أو مضاعفته، كما سقطت الذريعة بعد كتل الإيداعات الهائلة التي جمعتها هذه المصارف وأحجمت عن إقراضها بما يتناسب مع حاجة السوق أولاً، ثم مع أهدافها كمؤسسات تجارية عليها أن تحقق هامشاً من الأرباح يرضي طموحات المؤسسين والمساهمين على حد سواء بما أنها شركات

والمنتجات المصرفية وتعطش الزبائن هنا، إلى كل شيء مصرفي بدءاً من شكل تقديم الخدمة ووصولاً إلى نوعها ومضمونها. من هنا بدأت تلالال الوعود التي ألهمت أكف المنتظرين تصفيقاً؛ قروض سكنية، قروض سيارات، زواج، مشاريع، ورش، سياحة، تجارة، زراعة، تمويل أفكار، حتى وصلت الأمور إلى حكايا التدبير المنزلي وابتكار فرص العمل وتمويلها داخل البيوت..!!

دغدغة للأحلام ما بعدها دغدغة، هي ما وضعت هذه المصارف أمام مهمة صعبة، بدت حتى الآن عاجزة عن الاضطلاع بها بالشكل الذي بشرت به، أي تفوقت القدرة التسويقية لمصارفنا الخاصة على قدرتها التنفيذية العملائية. وهذا ما وضعها في مقصورة المشكوك في قدراتهم...!!

أسئلة لن تخدش الحياء ..!

ثلاث سنوات وأكثر مضت على إطلاق أول مصرف خاص في السوق السورية، لتتوالى بعدها سلسلة الاندفاع الغامرة. المشهد الآن بدأ أشبه بفسيفساء مزركشة، بإفطات من نوع مختلف لم نعهده كثيراً في سورية، واجهات رخامية لا تخفي ظاهرة الإنفاق الترفي، انتشار مكثف لأسماء جديدة، لولا بعض التفاصيل والجزئيات الأخرى المحيطة لاعتقدنا أننا في أحد أسواق بيروت المدينة - المصرف في الهواء الطلق!!

قسم الدراسات

قد ننتهم بالتسرع لو حاولنا صياغة مشروع حكم ما على أداء المصارف الخاصة السورية، فتجن لا نخفي علمنا بأن ثمة محاذير تعترى هكذا محاولة، قد لا يكون ألقها إلحاق بعض الظلم بأداء مؤسسات وليدة قد تكون بحاجة إلى المزيد من التحفيز والأخذ باليد. لكن ثمة شيء ما اسمه الموضوعية في الطرح، قد تضمن لنا تقادي الوقوع في هكذا تهم، لأن المادة الأساس في سلتنا هي الأرقام والرقم نادراً ما تفوح منه رائحة العاطفة والانحياز.

لم يمض بعد الكثير من الوقت لننسى حزم الأحلام الوردية، التي ركبت السوق المصرفية المحلية على اختلاف مستويات زبائنها واهتماماتهم عندما بدأت أمليف المصارف الخاصة تظهر في الأفق، على قاعدة القانون رقم 28 للعام 2001 الذي أباح هكذا ظهور، وأشاع شعوراً بأن الباب بات مشرعاً للمصالحة بين الاقتصاد السوري وأهم مكوناته التي طالما غابت عنه، وأدت - حسب مزاعم مختصين- إلى حالة من الفراغ كانت مسؤولة عن ظاهرة العرج في العجلة التنموية، ويبدو أن براعة التسويق قد فعلت فعلها، وعرف المختصون في المصارف الجديدة كيف يعزفون سيمفونية العودة، ضاربين على أكثر الأوتار حساسية وتأثيراً، إنها حالة الخواء الموصوفة في السوق، وندرة الخدمات

١٧٠ مليار إيداعات و٤٣ مليار توظيفات والأرقام تسقط ورقة التوت !!

المحركات المفترضة الرافعة للتنمية وليس العكس. في هذا السياق لا نعتقد أنه علينا أن نتساءل إن علمنا أن حصة المصارف الخاصة من إجمالي التوظيفات المصرفية في السوق السورية لم تتعد 80% وهذه نسبة لا تتماشى مع حجم مدخرات هذه المصارف، ولا مع عددها ولا مع مزاعمها عند قدومها إلينا، ولا مع الحجم الطموح الحكومي الذي كان الحافظ لمنحها المزيد من التسهيلات. والسؤال المحير يبقى محيراً، لماذا تكتنز المصارف الخاصة 137 مليار كعبء على كاهلها، ولماذا اكتنت بتوظيف مانسبته فقط 26% من إجمالي كتلة الإيداعات لديها..؟ هل هي حكمة توخي المطارح المجزية، أم تجنب المخاطر، في وقت نعلم أن المطلوب توزيعها وليس تفاديها كلياً، لأن احتمالات الخطر لا تعني بالضرورة وقوعه، كما أن العرف المصرفي يبيع نسبة معروفة عالمياً من المخاطر. إلا لدى مصارفنا الخاصة فيجب أن تكون النسبة (0%) وهذا ما يثير التساؤلات أيضاً..؟

خارج المضمار التنموي؟؟

التجارة والخدمات ليست تنمية، وأن كان في هذين القطاعين رائحة تنمية خلبية ليست هي المقصودة بدقة. إلا أن المصارف الخاصة برعت في ضخ تمويلاتها في هذين القطاعين. لذا يبدو علينا أن نصدق من ادعى منذ البداية أن هذه المصارف ما هي إلا مكاتب محلية لمصارف أمم في الدول المجاورة جاءت إلى هنا إلى السوق السورية حيث حيث زبائننا ليربحهم من عناء الذهب إليها، خاصة وأن ذلك محفوف بالمخاطر والمخالفات، ففني المسألة ما هو غير مشروع. لم يظهر طيف القطاع المصرفي الخاص حتى الآن في مضمار الصناعة ولا

المصارف كانوا بالدرجة الأولى تجاراً وليسوا مستثمرين وهنا الضربة التي يزعجها البعض للدور التنموي المنتظر من هذه المصارف. ومع أن المقارنة لا تبدو متكافئة إلا أن إجراءها قد يكون مفيداً بعض الشيء.. لتقريب المشهد وإتاحة إمكانية المراقبة عن قرب لمن يرغب بذلك.. فإجمالي توظيفات القطاع العام بلغ 486 مليار ليرة سورية منها 69.5 مليار في القطاع الزراعي، و23.2 مليار في الصناعة، و78.7 مليار في قطاع العقارات، و205.6 مليار في قطاع التجارة، و90.9 مليار في قطاع الخدمات. المقارنة لا تبدو موضوعية ندرك ذلك، لكن البحث عن الدور التنموي يبدو لازماً، سيما وأننا الآن في لب معمعة التحدي مع التنمية. وكما نعلم أن المصارف هي

1.3 مليار ليرة سورية، أما حصة قطاع التجارة فقاربت الـ 15.5 مليار ليرة سورية، وقطاع الخدمات زاد عن 17.5 مليار ليرة !!! وهذا يعني أن قطاعي التجارة والخدمات فازا بالحصة الأكبر من إجمالي تسليفات القطاع الخاص المصرفي أي بحوالي 33.5 مليار ليرة من أصل 43.5 مليار ليرة سورية.

صيد الفرض السهلة !!

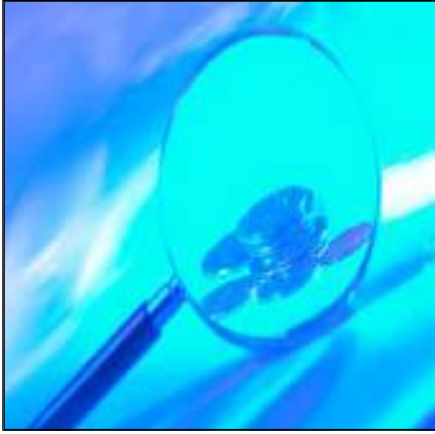
تضخمت حصة التجارة والخدمات في قوام وبنية تسليفات المصارف الخاصة، وهنا منبع الهواجس؛ فالتجارة التي جرى تمويلها هي تجارة المستوردات والتجزئة والخدمات تركزت حول تمويل شراء السيارات، والتمويل هنا تم إسداؤه مباشرة لتاجر وليس لزبون يرغب باقتناء سيارة. المهم أن زبائن هذه

مساهمة، وهناك من ينتظر أن يحظى بأرباح مجزية عن توظيفاته بها. وقد كانت حصيلة الإيداعات لدى القطاع الخاص المصرفي لافتة بقيمتها إذ وصلت حتى منتصف العام 2007 أو لغاية الشهر الخامس منه إلى ما يزيد عن 170 مليار ليرة سورية.!! إلا أن ما جرى علمنا أن العبرة ليست بالودائع، بل في التسليفات فهذا هو المهم، لكن ما حصل كان أكبر مفاجأة، إذ لم تتجاوز تسليفات كل المصارف الخاصة خلال ذات فترة الإحصاء المذكورة الـ 43.5 مليار ليرة سورية، وهذا يعني أنها اكتنزت حوالي 137 مليار ليرة في خزائنها. وهو رقم كبير تم سحبه من التداول وبشكل قد يكون خدم السياسة النقدية لجهة تخفيف حجم المطروح من السيولة بالليرة السورية، لكنه بكل تأكيد لم يخدم التنمية ببعدها الاقتصادي، ولا نعتقد أن إحجام المصارف الخاصة عن الإقراض كان بهدف صيانة موقع الليرة وتحسينها، لكن ثمة رؤية ما اتسعت في مؤداها مع السياسات التسليفية المتحفظة التي أزم مصرف سورية المركزي بها المصارف العامة، ولم يلزم "الخاصة" ..

حكاية وهن قد تطول !!

إلا أن وطأة الهواجس لدى كل من يتاح له تتبع مسارات قنوات التوظيف التي ضخنت بها المصارف الخاصة تسليفاتها التي قلنا إنها بلغت 43.5 مليار ليرة سورية. فحسب تقرير أعدته المركز الاقتصادي السوري في نهايات العام المنصرم 2007 اقتضت تسليفات إجمالي المصارف الخاصة السورية في قطاع الزراعة على رقم هزيل لم يتجاوز 153 مليون ليرة سورية، أما قطاع الصناعة فكانت حصته أعلى بقليل حوالي 9 مليار ليرة إلا قليل، وحصة قطاع العقارات كانت





سخاء في تمويل التجارة والخدمات وإحجام مريب عن قطاعي الزراعة والصناعة.



الحكومية والخاصة. مع أن هذه المناقشة استغرقت الكثير من الأخذ والرد عندما كانت الأخيرة على الأبواب تتأهب لدخول السوق. الآن ومؤخراً فقط، دخل المصرف التجاري السوري كلاعب مخضرم إلى "مزرعة" المصارف الخاصة، ليحاكيها بلغتها، قروض الخدمات والقروض الاستهلاكية، والبداية قرض السيارات. عرض المصرف التجاري كان سخياً يبدو أن المصارف الخاصة لن تقوى على منافسته، والمتوقع أن تحاول الهروب إلى مضمارة، قد يكون قطاع العقارات، لكن "التجاري السوري" وعد بأنه سيكون لاعب أساسياً في التمويل العقاري، وقد يكون مضمارةً آخر. لعله تنموياً وهذا ما نطمح إليه. وبهذا الصدد بالتحديد يزعم المصرف التجاري السوري أنه ينوي إرغام المصارف الخاصة إلى الهروب باتجاه التمويل التنموي. وقد يستطيع "التجاري" ذلك لأنه مسلح بفوائض إيداعات تفوق عن 400 مليار ليرة سورية ...

والاستفادة من إصرار السلطات النقدية على الإبقاء على المصارف الحكومية، كأداة من أدوات الإدارة النقدية، فتارة تلزم هذه المصارف الحكومية - على الابتعاد عن قروض التجزئة والاقتصار على المضمارة التنموي، حتى القرض الشخصي استبدل بالقرض التنموي..!! وتارة أخرى، يتم إلزام المصارف الحكومية بسياسات تسليفية بالغة التحفظ للتحكم بمستويات ومعدلات السيولة المطروحة في السوق. وتارة ثالثة يجري إجبارها على التقيد بمعدلات فائدة بالغة التحديد والدقة فيما يترك للشركاء الخاصين هوامش واسعة، لتبقى المعدلات المقررة للاسترشاد وليس إلا..

كل هذه الأربطة الحكومية، كانت المصارف الخاصة في حل منها، وبقيت ساحة قروض التجزئة والقروض الاستهلاكية، متاحة لها للعب كيفما شاءت وفي أي الاتجاهات أردت. وبالتالي لم يكن ثمة ما يلزمها بدور تنموي هو ما زعمت الحكومة أنها تنتظره منها، لكنها لم تلزمها به. باختصار لم يكن في السوق حتى وقت قريب ما يوحي بأن أي شكل من أشكال المناقشة يجري بين المصارف

الزراعة وهما قطاعا التنمية الحقيقية اللذان يحتاجان أكثر ما يحتاجان لضخ التمويلات، فهما القطاعان الأقدر على استيعاب فائض سوق العمل وهما الأقدر على تحقيق قيم مضافة، والأقدر على طرح منتج تظهر أرقامه في الحصيلة النهائية للنتاج والإنتاج الإجمالي لمجمل المنظومة الاقتصادية، كما تظهر الحصيلة التصديرية التي مازالت متواضعة لدينا قياساً بالإمكانات المفترضة والميزات النسبية للاقتصاد السوري..!!

رائحة الطفيلية البغيضة!!

نأت المصارف الخاصة بنفسها إذأ عن الخوض في المضمارة التنموي الحقيقي بل بدت مصرة على تجسيد سمة الطفيلية البغيضة التي يتسم بها أداء القطاع الخاص هنا، وطالما جعلته قطاعاً منفراً إلى وقت قريب. فلم تحجم عن الخوض تنموياً فقط، بل كادت تتحول إلى عبء على المصارف الحكومية ومصرف سورية المركزي، إذ كانت أكبر زبون لشهادات الإيداع التي أطلقتها بعض المصارف الحكومية إبان أزمة الليرة، من أجل شغل فائض السيولة من التداول، لتقليل المعروض من الليرة أمام الدولار والعملات الأجنبية الأخرى واعتبرت المصارف الخاصة شراءها لشهادات الإيداع توظيفاً، فأني طفيلية أكثر من ذلك!! أكثر من هذا: قد يكون مفيداً أن نذكر أن المصارف الخاصة حاولت كثيراً انتزاع الموافقات من أجل السماح لها بتوظيف موجوداتها من القطع الأجنبي لدى المصرف التجاري السوري!! وغير ذلك من الحوادث التي أثرت كثيراً على درجة بياض سجلها في السوق، وحركت كثيراً من الهواجس، وكذلك الشائعات حول دور بعض هذه المصارف في عمليات التحويل غير النظامي للقطع الأجنبي من داخل إلى خارج سورية..!!

اللعب في الوقت الضائع

الواقع أن المصارف الخاصة كلها استطاعت خلال الفترة السابقة للعب في الوقت الضائع،

